هل يمكن معالجة العولمة؟

بقلم الأستاذ الدكتور جاك بولان
قسم الفلسفة، جامعة السربون الثامنة

ترجمة الدكتور الزواوي بغوره،
قسم الفلسفة،جامعة الكويت.

الملخص

لا تفرض العولمة الاقتصادية ديناميكية الاقتصادية فقط على العالم، ولكن تفرض هيمنتها أيضاً على الثقافات باسم الحقيقة والسلطة. وسنحاول النظر في الشروط التي من خلالها أسست العولمة للتجربة الليبرالية الجديدة للإنسان المعاصر، ومحاولتها احتكار الإجماع الديمقراطي.

وفي مقابل النموذج الثقافي الليبرالي الأمريكي، والنموذج الجمهوري الأوروبي، فإننا سنحاول تأسيس ما نصطلح عليه بـ: الثقافة الفلسفية للحكم ودوره في توجيه التجربة الإنسانية، وذلك بوصف وتعيين ديناميكيات الهويات في سياق الحوار بين الثقافات.

كما سنعمل على اختبار الفرص المتاحة أمام الحكم الفلسفي على مستوى الثقافات العابرة وفي سياق التحولات الأنثربولوجية، وذلك من خلال التشديد على عملية الانتقال من الاغتراب الراجماتي-النفعي للفعل إلى آفاق التجربة التداولية للإجماع.

1. العولمة وتجربة الإنسان الكلي

تبدو العولمة اليوم كعملية منظمة لدول تحكمها الشركات المتعددة الجنسيات والأسواق المالية. وتستمد هذه العولمة شرعيتها من قدرتها على تلبية حاجة الناس بشكل فعال مع احترام لاستقلالهم الذاتي. ولذا فإنها تخضع كل تنظيم اجتماعي لعملية توحيد السوق العالمية معتبرة إياه معادلاً للتقدم العلمي والتقني. ومن هنا تم تنظيم البشرية على أساس هذا التوحيد والانسجام القائم على الاستهلاك والاستمتاع والحرية السلبية التي تعكس نوعاً من المساواة الصو ورية لمستهلكين عالميين. إن الآثار السلبية لهذه العولمة لا تخطئها العين الناقدة التي ترى في أشكال التفاوت دليلاً على فشل هذه العولمة الجامحة.

وإن الآثار السلبية للعولمة تدعم الموقف الرافض لفكرة (الإنسان الأخير) التي يدعو إليها النظام العالمي الجديد، ويفرض على الإنسانية البحث عن بدائل ممكنة تتفق ومثال الإنسان الأخلاقي، وبخاصة ما تعلق باستقلاله الذاتي وبسيادته على العالم، ومحاولة تأسيس إجماع تواصلي وديمقراطي.

2. الهوية الثقافية في حرب الثقافات

إن الانتكاسة الحالية للأصوليات الليبرالية الجديدة الأوربية والشرقية والإسلامية، يصحبها إفلاس سياسي لليبرالية في شكلها الجديد. والحوار بين الثقافات المصمم وفقاً النموذج الجمهوري الذي أملاه فكر التنوير الفرنسي والألماني قد فشل على الرغم من اعتقاده بصلاحيته الدائمة؛ وذلك لاعتماده على مسلمة المساواة الفطرية بين البشر المعترف بهم كأشخاص، وقانونياً كمواطنين. ووفقاً لهذا النهج، فقد تم احترام الثقافات بطريقة شكلية أو صورية خالصة في الجمهورية الكونية، وتم النظر إلى مختلف الثقافات وكأنها تملك كلها تراثاً واحداً من الحقائق والقيم المشتركة.

إن هذا التعايش الصوري بين الثقافات لا يمكن أن يستمر، وذلك بالنظر إلى أن الأفراد والجماعات يبحثون في ثقافاتهم الخاصة عن هوية خاصة بهم ترفضها العولمة التي تفرض قانون السوق الواحد وقيمه الواحدة على التنوع العالمي، وذلك باسم عولمة الليبرالية العالمية، وعالمية الثقافة الغربية، وعالمية الفن، والعلم، والتقنية.

لقد أدى هذا التوحيد المفروض إلى حالة من المقاومة الثقافية التي تقوم بها مختلف الثقافات العالمية، كل واحدة بطريقتها الخاصة بحيث يصح القول إن ما يعرفه العالم هو نوع من الحرب الثقافية بين الثقافات، وبخاصة أن الدول تستعمل الثقافات كوسائل في حربها السياسية والاقتصادية والصناعية العالمية. ومن هنا، فإن الدعوة إلى حوار الثقافات لا يمكن أن يتحقق بطريقة سحرية؛ لأنه يحتاج إلى تأسيس نظري وتحقيق عملي تقوم معالمه الأساسية في نظري جملة من المبادئ والقواعد الاساسية.

3 . في ضرورة الحوار العالمي العابر للثقافات

يقتضي الحوار بين الثقافات ضرورة استبعاد المعالجة الجمهورية المعتمدة في الفضاء الأوروبي، وكذلك الأخلاق السلبية التي يطرحها الفكر الفرنسي باسم الاختلاف، واعتماد مبدأ المساواة العابر للثقافات والقائم على العدل الاجتماعي. وإن ما بيناه من سلبيات العولمة يجب ألا يبعد عن أذهاننا فكرة فلسفية أساسية متعلقة بـ(طبيعة الإنسان) التي أكدها دائماً الفكر الفلسفي، وهي أن الإنسان قادر بنفسه على تغيير نفسه، وأن الإنسان كائن عاقل بالدرجة الأولى كما قال أرسطو، وأنه بقدر ما يطلب منفعته لا ينكر منفعة الآخرين كما يزعم ذلك المذهب النفعي. إن هذه الأفكار كلها في حاجة إلى إعادة النظر، وبخاصة من جهة الربط بين الملكة العاقلة والغريزة، ومن جهة العلاقة النزاعية بين الذات والآخر، وبين المصلحة الخاصة والعامة.

لقد بينت الإنثربولوجية اللغوية في هذا القرن أن الإنسان بوصفه كائناً لغوياً لم يستطع أبداً أن يغير نفسه بنفسه إلا بطريقة غير مباشرة، وذلك عن طريق التماهي العتيق أولاً مع الآلهة، ثم من بعد ذلك بالحكم على ما يحيط به. إن حالة التوافق مع الذات، ومع الآخر، ومع الواقع الذي يحكم كل فكر وكل لغة لا يشكل فقط مبدءا منظماً، وإنما يشكل مبدءا تكوينياً للكائن الإنساني.

وإذا حددنا الإنسان بوصفه كائناً لغوياً، فإنه في حاجة إلى أن يمارس حكمه، وأن يكون مقبولاً من قبل أقرانه حتى يتم الاعتراف به بوصفه كائناً إنسانياً. لذا فان المساواة مع الآخرين، وحرية الفعل لا يمكن اعتبارهما بشكل خالص وبسيط مجرد معطيات فطرية

ومبادئ طبيعية أولية. وعليه، فإن ما يجب تأكيده هو أن المساواة والحرية هما خلاصة عقد يتم الاعتراف به. وإن اعتراف الذوات بهذا العقد يعد الأصل في كل حديث عن الحق. كما أن الاعتراف العلني بهذه الحقوق يتفق مع الاعتراف بالديمقراطية بوصفها شرطاً موضوعياً ومسبقاً للحياة الإنسانية.

وفي هذا السياق الخاص بالعولمة الثقافية، فإن الحوار بين الثقافات يبدو ضرورياً؛ لأنه يضع كل ثقافة على محك الاختبار، ويكشف عن قدرتها على التعبير عن القيم الإنسانية الأساسية. وعليه، فإنه من الضروري ممارسة الحوار النقدي بين الثقافات؛ لأن الخطاب النقدي لا يعني أي خطاب، وإنما هو ذلك الخطاب الذي يكشف عن حدود كل ثقافة.

وبهذا المعنى فإنه يتعين على كل واحد منا أن يسهم في تحويل ثقافته ومختلف المؤسسات المشتقة منها، وكذلك محاورة الثقافات الأخرى من خلال الاعتراف بها وما ينجم عن ذلك من اختلاف واتفاق. لذا يجب تعزيز هذا الحوار بين الثقافات بحوار آخر هو الحوار العابر للثقافات (transculturelle)؛ وذلك حتى نتمكن من الوقوف عند مظاهر الإبداع في مختلف الثقافات الإنسانية[1].

كما يتضمن الإسهام النقدي لكل فرد في تغيير الثقافة ومؤسساتها المحلية والعالمية، وذلك من خلال الاعتراف أولاً بتلك الثقافات في اختلافها، وبالاعتراف بأن الآخرين شركاء في الحوار القائم على الاعتراف بالحقيقة الإنثربولوجية للثقافات؛ أي تنوعها.

الهوامش

(1) لمزيد من التفصيل انظر في كتبنا الآتية:

Jacques Poulain, La loi de vérité ou la logique philosophique du jugement, Albin Michel, Paris, 1993. & 2. L'âge pragmatique ou l'expérimentation totale, L'Harmattan, Paris, 1991. & 3. La neutralisation du jugement. La critique pragmatique de la raison politique, L'Harmattan, Paris, 1993.& 4. 2. La condition démocratique, L'Harmattan, Paris, 1998.